ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

٣ اكتوبر 2024

تفاؤل حذر بشأن مستقبل الاستثمار بمصر

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

25 معلومة مصورة

26 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

26 سد الفجوة التمويلية: السندات الدولارية نموذجا

32 مستقبل إنتاج النفط والغاز الطبيعي في مصر: هل تحسمه مستحقات الشركات الأجنبية؟

46 قلق حول أسعار النفط في ظل الوضع الراهن

تقديم

نسلط الضوء في هذا العدد على أبرز القضايا الاقتصادية التي شكلت مشهد الأسبوع في مصر. بدءًا من أهم الموضوعات التي وردت بالمؤتمر الأسبوعي لرئيس الوزراء، واستعراض نظرة شاملة حول بيئة الاستثمار وفقا لرأي المستثمرين بمؤتمر التمويل بحضور وزير الاستثمار، مرورًا بتقديم دعم اقتصادي لمصر بقيمة 129 مليون دولار، واستعداد مصر لإطلاق أول شركة استحواذ ذات غرض خاص. كما سنستعرض تطورات التصنيفات الائتمانية لكل من إسرائيل وعمان، ونقدم لكم معلومات مصورة حول تطور دعم السلع التموينية والبترول في مصر. كما يتضمن العدد مقالات تحليلية تناقش سد الفجوة التمويلية، ومستقبل إنتاج النفط والغاز الطبيعي في البلاد. تابعونا لتبقى على اطلاع بأحدث المستجدات الاقتصادية.

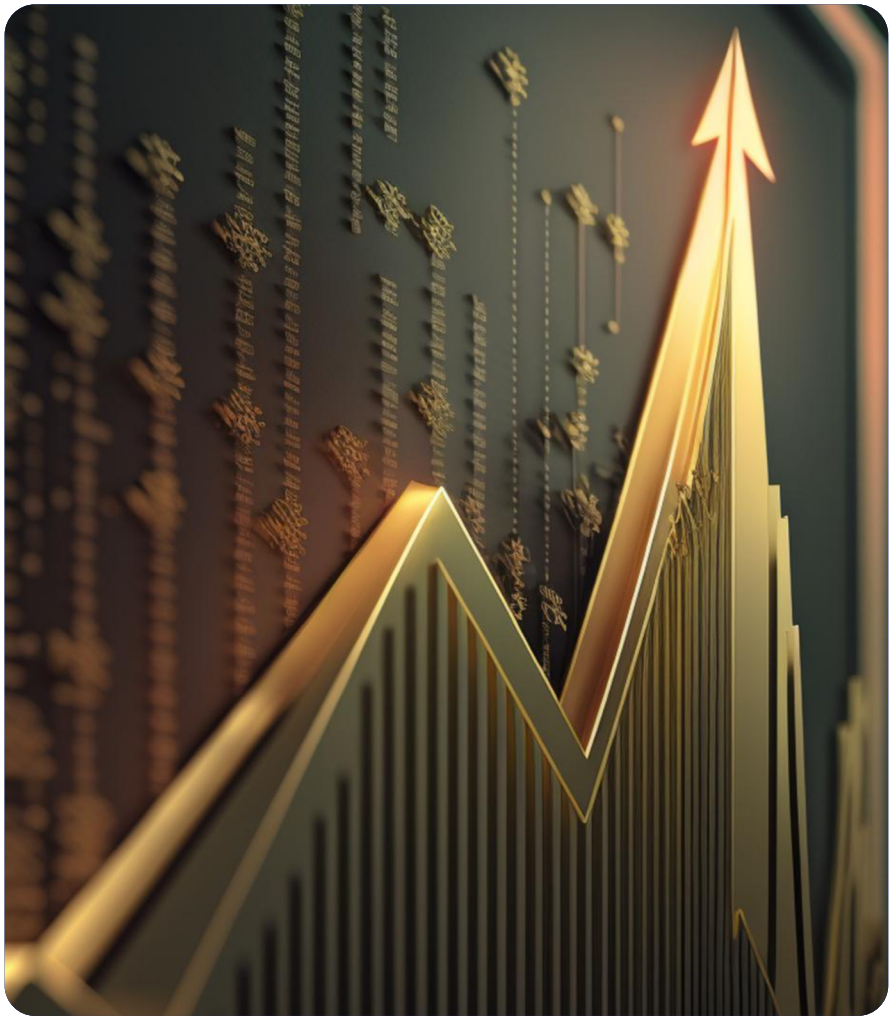

أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

- **المؤتمر الاسبوعي لرئيس الوزراء**

ركز رئيس الوزراء مصطفى مدبولي على عدة محاور أساسية، شملت الانتهاء من حزمة التيسيرات الضريبية بحلول نهاية سبتمبر، والتنسيق مع وزير الاستثمار والتجارة والصناعة لإعداد حزم حوافز جديدة تشجع على ضخ استثمارات أكبر في مختلف القطاعات. كما أشار إلى وضع اللمسات النهائية لخطة عمل الحكومة الجديدة وبرامجها التفصيلية تمهيداً لإرسالها لمجلس النواب، والموافقة على تشكيل المجلس الأعلى للتشاور الاجتماعي في مجال العمل لتحسين التعاون بين أصحاب العمل والعمال وتسوية النزاعات. في مجال التعليم، أشار مدبولي إلى تحسن كثافة الفصول وجهود الوزارة في معالجة نقص المعلمين. وافق مجلس الوزراء أيضاً على مشروع قرار لضمان الحفاظ على قوة التصويت في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ودمج شركتين مملوكتين للدولة في إطار تعزيز الكيانات الاقتصادية الكبرى. كما طمأن المواطنين بشأن انتهاء أزمة نقص الأدوية خلال الأسابيع المقبلة مع زيادة الإنتاج من قبل المصانع.

- **نظرة وطموحات المستثمرين الدوليين في بيئة الاستثمار المصرية**

تفاؤل حذر بشأن مستقبل الاستثمارات في مصر: تتسم النظرة العامة إلى مصر من الخارج بالتفاؤل الحذر، حيث يتم تنفيذ إصلاحات هيكلية وتخفيف القيود على النقد الأجنبي، مع إعادة تنظيم الأدوات النقدية لمعالجة التضخم. ورغم هذه الجهود، يظل المستثمرون الدوليون حذرين بشأن ضخ رؤوس الأموال، حيث يتطلب إعادة إحياء ثقة المستثمرين تحويل هذا التفاؤل إلى إجراءات ملموسة على الأرض. مشروعات مثل تطوير رأس الحكمة تواجه تحديات تنظيمية، مما يستدعي وضوحاً أكبر في القواعد لتحفيز الاستثمار.

التحديات والفرص أمام جذب الاستثمارات: أشار المستثمرون إلى أهمية التنفيذ الفعلي للإصلاحات لتعزيز ثقة المستثمرين، خاصة في ظل تعافي الاقتصاد الكلي. يشير الخبراء إلى أن وضوح السياسات والاستقرار الاقتصادي عوامل أساسية لجذب الاستثمارات طويلة الأجل. رغم التقدم في برنامج الإصلاح الهيكلي، يتبنى المستثمرون نهج «الانتظار والترقب»، منتظرين المزيد من الوضوح في السياسات وإحراز تقدم في برنامج الطروحات الحكومية، بالإضافة إلى تحسين مناخ استثمارات القطاع الخاص.

استثمارات صناعية جديدة وإمكانات النمو: بدأت مصر تجذب انتباه المستثمرين الصناعيين، خاصة من الصين، مما يعكس تطوراً إيجابياً. ومع ذلك، يبقى تنفيذ الإصلاحات هو العامل الحاسم في جذب الاستثمارات على نطاق واسع. تؤكد التوقعات على ضرورة الاستفادة من الإمكانات الكامنة في الأجيال الشابة، مثل الجيل

زد، لتوسيع القوة الشرائية ودفع النمو الاقتصادي. كما تمتلك الصناعات الإبداعية، مثل السينما والموسيقى والأزياء، إمكانيات كبيرة للنمو دون الحاجة بالضرورة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعزز من فرص مصر كمركز إقليمي للاستثمارات على المدى الطويل.

- **استثمارات أمريكية جديدة بقيمة 129 مليون دولار لدعم الاقتصاد المصري**

تلقت مصر استثمارات جديدة بقيمة 129 مليون دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بهدف دعم الاقتصاد بقيادة القطاع الخاص، وتعزيز التعليم العام، وتحسين خدمات الصحة العامة، وتعزيز المؤسسات الحكومية والشفافية. جاء ذلك في بيان صادر عن سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة عقب الحوار الاستراتيجي الذي عقد بين البلدين، وقد ركزت تلك الاستثمارات على التعليم وتطوير المهارات، إذ تستهدف التمويلات إنشاء تسع مدارس جديدة للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وتطوير 80 مدرسة للتعليم الفني، وتوسيع مراكز التوظيف الجامعية لتشمل 19 جامعة أخرى في مصر. كما وقعت ثلاث جامعات أمريكية مذكرات تفاهم لدراسة إنشاء فروع لها في مصر، مما يوفر للطلاب المصريين فرصاً لتلقي التعليم الأمريكي وتأهيلهم لسوق العمل.

- **وضـع حجـر أسـاس مصنـع كيميـدي للكيماويـات فـي العيـن السـخنة باسـتثمارات 30 مليـون دولار**

قـام وليـد جمـال الديـن، رئيـس المنطقـة الاقتصاديـة لقنـاة السـويس، بوضـع حجـر الأسـاس لمصنـع كيميـدي مصـر للكيماويـات فـي العيـن السـخنة، باسـتثمارات تصـل إلـى 30 مليـون دولار. مـن المتوقـع أن يكـون المصنـع الجديـد أكبـر منتـج لهيبوكلوريـت الكالسـيوم فـي مصـر وأفريقيـا، حيـث يسـتهدف إنتـاج أكثـر مـن 40 ألـف طـن سـنويًا. مـن المقـرر أن يبـدأ التشـغيل فـي مايـو المقبـل، موفـرًا أكثـر مـن 100 فرصـة عمـل مباشـرة.

المشـروع كان قـد أُعلـن عنـه سـابقًا بتكلفـة 17.2 مليـون دولار، ويعكـس أيضًـا زيـادة الاسـتثمارات الصينية فـي المنطقة الاقتصاديـة، حيث تمتلك أكثـر مـن 160 شـركة صينية مصانـع هنـاك بإجمالـي اسـتثمارات تقـارب مليـاري دولار. وفـي إطـار التعـاون الصينـي الأفريقـي، وقعـت الحكومـة المصريـة مؤخرًا عقـودًا ومذكـرات تفاهـم مـع الشـركات الصينيـة بقيمـة تتجـاوز 1.1 مليـار دولار، ممـا يشـير إلـى اهتمـام متزايـد مـن قبـل المسـتثمرين الصينييـن فـي القطـاع الصناعـي المصـري.

- **مصر تستقبل أول شركة استحواذ ذات غرض خاص:**

تعتـزم شـركة «كاتليسـت بارتنـرز للاستشـارات» تأسـيس أول شـركة ذات غـرض الاسـتحواذ فـي مصـر، بعـد حصولهـا علـى موافقـة الهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة. الشـركة الجديـدة، «كاتليسـت بارتنـرز ميديـل إيسـت»، لديهـا 30 يومـا للتقـدم بطلـب القيـد فـي البورصـة المصريـة. تأتـي هـذه الخطـوة بعـد تحديـث قواعـد القيـد فـي البورصـة للسـماح بتأسـيس شـركات «الشـيك علـى بيـاض». تسـتهدف الشـركة شـركات التكنولوجيـا الماليـة والخدمـات الماليـة غيـر المصرفيـة، مـع خطـط للاسـتحواذ علـى ثلاث شـركات فـور بـدء نشـاطها.

- **البنـك المركـزي المصـري يخطـط لطـرح حصـة مـن المصـرف المتحـد فـي البورصـة مطلـع 2025**

يعتـزم البنـك المركـزي المصـري طـرح حصـة مـن المصـرف المتحـد في البورصـة المصريـة قبـل نهايـة الربـع الأول مـن عـام 2025، وفقًـا لبيـان صـادر عـن البنـك. وتتنـاول التوقعـات حجـم الحصـة المطروحـة، حيـث تشـير مصـادر إلـى أنهـا سـتتراوح بيـن 30% و45%. يأتـي هـذا الطـرح فـي إطـار سـعي البنـك المركـزي لجـذب مسـتثمرين اسـتراتيجيين لشـراء حصـة أغلبيـة فـي المصـرف، بعـد أن انسـحب مصـرف قطـر الإسلامـي مـن سـباق الاسـتحواذ. تُقـدر قيمـة المصـرف المتحـد حاليًـا بحوالـي 454 مليـون دولار، بعـد أن كانـت تُتوقـع ـ712 مليـون دولار قبـل تعويـم الجنيـه. يُذكـر أن هـذه الخطـوة تأتـي ضمـن برنامـج الطروحـات الحكوميـة، الـذي شـهد نشـاطًا متجـددًا مـع رغبـة الحكومـة فـي بيـع حصـص إضافيـة فـي شـركات أخـرى.

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

- **ارتفاع صافي أصول صناديق الاستثمار في الذهب**

في اجتماع مع رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، أعلن الدكتور محمد فريد صالح، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، عن ارتفاع إجمالي صافي أصول صناديق الذهب بنهاية أغسطس مقارنةً بشهر يوليو 2024، بما في ذلك صناديق «أي زد – جولد»، «بلتون إيفولف»، و«الأهلي دهب». وأكد رئيس الوزراء أن إنشاء هذه الصناديق يمثل خطوة هامة لتعزيز الشمول المالي والاستثماري في مصر، حيث توفر بيئة استثمارية آمنة وفرص ادخارية متنوعة تلبي احتياجات المجتمع، وتمكن المستثمرين من شراء وثائق للاستثمار في الذهب عبر البنوك والشركات المرخصة.

- **1.3 مليون متر مكعب/يوم حجم الطاقة الإجمالية لمحطات تحلية مياه البحر في مصر**

أكد وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، شريف الشربيني، أن الطاقة الإجمالية لمحطات تحلية مياه البحر في مصر تبلغ 1.3 مليون متر مكعب يوميًا، مع تنفيذ 12 محطة جديدة بطاقة إجمالية قدرها 136 ألف متر مكعب يوميًا. خلال اجتماعه مع الدكتور مصطفى مدبولي، أشار الشربيني إلى إعداد خطة استراتيجية لتحلية مياه البحر لتلبية احتياجات مياه الشرب حتى عام 2050، تستهدف إنتاج 8.9 مليون متر مكعب يوميًا في 11 محافظة. وتتضمن الخطة الخمسية الأولى تنفيذ 29 محطة تحلية باستخدام الطاقة المتجددة بسعة 3.4 مليون متر مكعب يوميًا، مع إمكانية التوسع إلى 5.9 مليون متر مكعب يوميًا.

- **الاستثمار تعتزم تغيير فلسفة برنامج الطروحات الحكومية لتحقيق الاستغلال الأمثل للأصول**

كشف وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، المهندس حسن الخطيب، عن توجه لإجراء تغييرات على برنامج الطروحات الحكومية، بحيث يركز على تعظيم قيمة الأصول والعوائد بدلاً من بيعها. وأوضح أن الخيارات تشمل تحويل الأصول إلى صندوق ثروة سيادي، أو إدارتها عبر القطاع الخاص، أو تحقيق دخل إضافي منها. وأكد الوزير أن البرنامج لن يُنفذ بالطريقة التقليدية، حيث لا يرغب في بيع الأصول في أسوأ الأوقات، بل يسعى للاستغلال الأمثل لها. وكانت الحكومة قد أعلنت في سبتمبر عن تحديث قائمة الأصول المطروحة لتتوافق مع متغيرات الأسواق المحلية والعالمية وسط التوترات الجيوسياسية.

- **مصر تسعى لخفض عدد أيام تخليص البضائع**

أعلن وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، المهندس حسن الخطيب، عن خطة لخفض عدد الأيام المستغرقة في تخليص البضائع بالموانئ، بهدف تذليل العقبات أمام التجارة وتقليل تكلفة المنتجات في السوق المحلية. وأشار إلى أن العمل سيشمل تقليل الفجوة مع الوزارات المعنية، مع خفض تدريجي لزمن تخليص البضائع بمقدار يومين في البداية، ثم بمقدار أربعة إلى خمسة أيام إضافية. وأكد الخطيب أن هذه التغييرات قابلة للتنفيذ،

مضيفًا أن برنامج الحكومة حتى العام المالي 2027/2026 يتضمن رؤية شاملة للإصلاح الجمركي، مع تكليف وزارة المالية بوضع خطة زمنية بأهداف محددة لإصلاح منظومة الجمارك وتحديد حد أقصى لفترة الإفراج الجمركي عن مستلزمات الإنتاج.

- **هيبة: الحكومة استقرت على المواقع والاستثمارات اللازمة لإنتاج الطاقة المتجددة**

أعلن حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، عن انتهاء الحكومة من تحديد المواقع والاستثمارات المطلوبة لإضافة 30 جيجا وات إلى قدرات إنتاج الطاقة المتجددة. وأوضح هيبة أن الهدف هو توطين تكنولوجيا إنتاج التوربينات والألواح ومكونات محطات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وأشار إلى أن مشاركة القطاع الخاص ستشمل 1.8 جيجاوات من طاقة الرياح و1.8 جيجاوات من الطاقة الشمسية.

- **وزير قطاع الأعمال يبحث مع وفد البنك الدولي تعزيز التعاون المشترك**

التقى المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، وفدًا من مجموعة البنك الدولي في مقر الوزارة بالعاصمة الإدارية، بحضور نائب رئيس البنك لشؤون سياسة العمليات والخدمات القطرية، إدوارد ماونتفيلد، لبحث تعزيز التعاون المشترك. تناول اللقاء عدة ملفات تتعلق بخطط الهيكلة والتطوير والتوافق البيئي وتدريب العمالة، بالإضافة إلى مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص وقواعد الحوكمة. وقد أشاد وفد البنك الدولي بالجهود الإصلاحية

التـي تبذلهـا وزارة قطـاع الأعمـال العـام، مشـيرًا إلـى أهميـة تعـديلات القانـون 203 فـي تحسـين معاييـر الحوكمـة والإدارة الرشـيدة وتعزيـز دور القطـاع الخـاص.

- **الجمـارك: خدمـات النولـون علـى الحبـوب والبقوليـات المسـتوردة معفـاة مـن الضرائب**

أعلنـت مصلحـة الجمـارك المصريـة أن خدمـات النولـون علـى «حمـص حصـى» المسـتورد مـن الخـارج معفـاة مـن الضريبـة علـى القيمـة المضافـة. وأوضحـت المصلحـة فـي منشـور تعريفـات أصدرتـه أنـه بموجـب البنـد رقـم (15) مـن قائمـة السـلع والخدمـات المعفـاة مـن الضريبـة علـى القيمـة المضافـة، فـإن البقـول والحبـوب والتوابـل المصنعـة معفـاة مـن الضريبـة. كمـا أكـدت أنـه فـي حـال تحقـق الجمـرك المختـص مـن أن «حمـص حصـى» يعـد مـن البقـول والحبـوب المعفـاة، فـإن خدمـات النولـون المقدمـة علـى هـذا الصنـف سـتكون أيضًـا معفـاة مـن الضريبـة.

- **وزيـر الاسـتثمار يبحـث مـع «انكـوردج» مشـروعا لإنتـاج المشـتقات والمنتجـات البتروكيماويـة**

عقـد المهنـدس حسـن الخطيـب، وزيـر الاسـتثمار والتجـارة الخارجيـة، اجتماعًـا موسـعًا مـع وفـد شـركة إنكـوردج للاسـتثمارات، حيـث تـم اسـتعراض اسـتثمارات الشـركة الحاليـة فـي السـوق المصريـة وخططها للتوسـع، بمـا فـي ذلـك مشـروعات صناعيـة فـي مجـالات البتروكيماويات والتعديـن. وأشـار الوزيـر إلـى أن الشـركة قـد أنجـزت دراسـات مشـروع إنتـاج المشـتقات والمنتجـات البتروكيماويـة بالتعـاون مـع شـركات استشـارية دوليـة. كمـا أكـد حـرص الـوزارة علـى تقديـم الدعـم الكامـل

للشركة، خصوصًا في إقامة المشروع بنظام المناطق الحرة الخاصة والحصول على الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية).

- **«سلام من مصر».. حملة ترويجية دولية احتفالاً بيوم السياحة العالمي**

أطلقت هيئة تنشيط السياحة حملة ترويجية بعنوان «سلام من مصر» في الأسواق السياحية المستهدفة احتفالاً بيوم السياحة العالمي، الذي يوافق 27 سبتمبر. تهدف الحملة إلى تعزيز قيم السلام والتبادل الثقافي، وتتوافق مع المبادرة العالمية لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة التي تسلط الضوء على العلاقة بين السياحة والسلام. وأكد عمرو القاضي، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتنشيط السياحي، أن الحملة تشجع المسافرين على زيارة مصر لاستكشاف معالمها الثقافية والتاريخية، وتعزيز قيم التسامح والتعايش المشترك. كما أشار إلى أهمية السياحة في تعزيز الوئام بين الشعوب، مشددًا على استهداف مصر لجذب استثمارات بقيمة 240 مليار دولار من القطاع الخاص حتى عام 2030.

- **الضرائب: تحديث موقع المصلحة الإلكتروني لتيسير سُبل التصفح وتقديم خدمة مميزة**

أكدت رشا عبد العال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية، أن المصلحة تركز على تحديث موقعها الإلكتروني www.eta.gov.eg في إطار مشروعات التطوير والميكنة. وأشارت إلى أنه تم تحديث الموقع بإضافة 62 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى نشر كافة الكتب الدورية والتعليمات التنفيذية وأي تعليمات أخرى تتعلق بالضرائب، فضلاً عن أسعار العملات والذهب.

وأوضحت عبد العال أهمية الاتفاقيات الثنائية بين الدول في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، حيث تساعد هذه الاتفاقيات الأشخاص والجهات الخاضعة للضريبة على مواجهة العبء الناتج عن فرض الضريبة على الدخل بشكل مزدوج في دولتين مختلفتين. وتستهدف هذه الاتفاقيات تحقيق مبادئ الشفافية والعدالة، مما يسهم في تعزيز مكانة الدولة كمركز مالي وتجاري عالمي.

- **مصر تعزز التعاون جنوب-جنوب من خلال تبادل المعرفة والشراكات الاستراتيجية**

أكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، خلال مشاركتها في جلسة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين دول الجنوب، على التزام مصر بتعزيز التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي. وأشارت إلى أهمية تبادل المعرفة بين دول الجنوب والاستفادة من التجارب الناجحة مع شركاء التنمية. وقد أطلقت مصر استراتيجيتها لتعزيز هذا التعاون في عام

2023، حيث تهدف إلى بناء شراكات قوية تعزز من الاعتماد على الذات الوطنية والجماعية. وتشمل الاستراتيجية تنظيم ورش عمل مع دول أفريقية لمشاركة السياسات الناجحة في مجالات مثل التكيف مع التغير المناخي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

إقليميًا

- **موديز تخفض التصنيف الائتماني لإسرائيل إلى «Baa1» وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية**

خفضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف إسرائيل إلى «Baa1» مع توقعات «سلبية»، بسبب تفاقم المخاطر الجيوسياسية نتيجة للصراع مع حزب الله. وأشارت موديز إلى أن حالة عدم اليقين حول الأمن والنمو الاقتصادي لإسرائيل أعلى من المعتاد، مما يهدد الجدارة الائتمانية للدولة. إذا استمر تصاعد التوترات إلى صراع واسع النطاق، فقد يتعرض التصنيف لمزيد من التخفيضات، مما سيؤدي إلى زيادة تكلفة خدمة الدين وقد يجبر بعض المستثمرين على بيع ممتلكاتهم.

- **«S&P» ترفع تصنيف عُمان إلى «BBB-» مع نظرة مستقبلية مستقرة**

رفعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني تصنيف سلطنة عُمان إلى «BBB-» من «BB+»، معبرة عن تفاؤلها بشأن تعزيز المالية العامة للسلطنة. وأكدت الوكالة أن النظرة المستقبلية لعمان مستقرة بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي تعزز من قدرتها على مواجهة صدمات أسعار النفط. وأشارت إلى أن الوضع المالي لا يزال يعتمد على تحركات أسعار النفط، إلا أن مرونة السلطنة في مواجهة هذه الصدمات تتعزز. تتوقع «S&P» استمرار زخم الإصلاح المالي والاقتصادي حتى 2027، ما يعكس تحسناً في الأصول السائلة وخفض مستويات الدين الخارجي.

- **نقابات دولية تطالب إسرائيل بدفع رواتب 200 ألف فلسطيني**

قدمت عشر نقابات دولية، منها الاتحاد الدولي لنقابات العمال، شكوى ضد إسرائيل لدى منظمة العمل الدولية، مطالبة بدفع رواتب أكثر من 200 ألف عامل فلسطيني. وتتهم النقابات السلطات الإسرائيلية بعدم احترام بنود اتفاقية حماية الأجور الخاصة بمنظمة العمل، حيث لم يتقاضَ الفلسطينيون رواتبهم منذ الهجوم الذي شنته حماس في أكتوبر 2023. تشير النقابات إلى أن توقف دفع الرواتب أدى إلى خسائر مالية كبيرة للفلسطينيين، مطالبةً إسرائيل بضمان دفع الرواتب المستحقة عن شهري سبتمبر وأكتوبر 2023. كما تشير النقابات إلى أن الشكوى قد تؤدي إلى تشكيل لجنة تحقيق من قبل منظمة العمل الدولية في حال لم تستجب الحكومة الإسرائيلية.

- **«المركـزي» الكويتـي: أربـاح القطـاع المصرفـي نمـت 25% إلـى 1.5 مليـار دينـار فـي 2023**

أظهـر تقريـر الاسـتقرار المالـي الصـادر عـن بنـك الكويـت المركـزي أن أربـاح القطـاع المصرفـي فـي الكويـت سـجلت نمـوًا بنسـبة 25% علـى أسـاس سـنوي، لتصـل إلـى 1.5 مليـار دينـار بنهايـة عـام 2023.

ويرجـع التقريـر هـذا النمـو إلـى تأثيـر أسـعار الفائـدة المرتفعـة وتحسـن جـودة الأصـول، حيـث تراجعـت المخصصـات بنحـو 15% مقارنة بعـام 2022. كمـا أشـار التقريـر إلـى أن أصـول القطـاع المصرفـي نمـت بنسـبة 3.1% لتصـل إلـى 110.4 مليـار دينـار، مـع اقتـراب حصـة أصـول البنـوك الإسلاميـة مـن حصـة البنـوك التقليديـة فـي إجمالـي أصـول القطـاع.

- **تركيا تسجل تراجعًا بنسبة 42.7% في العجز التجاري خلال أغسطس**

أظهـرت بيانـات رسـمية مـن معهـد الإحصـاء التركـي أن العجـز التجـاري الخارجـي فـي تركيـا انخفـض بنسـبة 42.7% علـى أسـاس سـنوي فـي أغسـطس، ليصـل إلـى 4.99 مليـار دولار. وارتفعـت الصـادرات بنسـبة 2.3% إلـى 22.05 مليـار دولار، فـي حيـن انخفضـت الـواردات بنسـبة 10.7% إلـى 27.04 مليـار دولار. وبالإضافـة إلـى ذلـك، تراجـع العجـز التجـاري خلال الفتـرة مـن ينايـر إلـى أغسـطس بنسـبة 33.5% إلـى 54.94 مليـار دولار. وأكـدت وكالـة موديـز للتصنيـف الائتمانـي تحسـينات فـي الإدارة والسياسـة النقديـة التقليديـة، ممـا أدى إلـى رفـع تصنيـف تركيـا إلـى B1 مـع نظـرة مسـتقبلية إيجابيـة.

- **الهيئتان التشريعيتان في ليبيا تتفقان على تسوية لأزمة المصرف المركزي**

تم التوصل إلى اتفاق بين الهيئتين التشريعيتين المتنافستين في ليبيا، مجلس النواب في بنغازي والمجلس الأعلى للدولة في طرابلس، بشأن أزمة قيادة المصرف المركزي، بعد محادثات نسقتها الأمم المتحدة. ينص الاتفاق على تعيين ناجي محمد عيسى بلقاسم محافظًا مؤقتًا للبنك، مع استمرار مرعي مفتاح رحيل البرعصي نائبًا له.

يأتي هذا الاتفاق في إطار الجهود لإنهاء الأزمة التي أدت إلى انخفاض حاد في إنتاج النفط وصادراته. وفي سبتمبر، بلغ متوسط صادرات ليبيا من النفط الخام نحو 400 ألف برميل يوميًا، بعد أن كانت أكثر من مليون برميل في أغسطس. أكدت ستيفاني وليامز، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، على أهمية إنهاء إغلاق حقول النفط وضمان توجيه العائدات إلى البنك المركزي.

دوليا

- **عجز الميزان التجاري السلعي الأميركي يتراجع بنسبة 8.3% في أغسطس**

تراجع عجز الميزان التجاري السلعي في الولايات المتحدة بأكثر من المتوقع خلال شهر أغسطس، حيث وصل إلى 94.3 مليار دولار، بتراجع قدره 8.3% مقارنة بالتوقعات التي كانت تشير إلى تقليص العجز إلى 100 مليار دولار. تأتي هذه البيانات في ظل استقرار معدل نمو الاقتصاد الأميركي في الربع الثاني عند 3%، وسط قوة الإنفاق الاستهلاكي. كما شهد الدخل المحلي الإجمالي ارتفاعًا بنسبة 3.4% في الربع الثاني بعد تعديله، مما يعكس نشاطًا اقتصاديًا قويًا.

- **مـع تباطـؤ التضخـم.. إنفـاق المسـتهلكين الأميركييـن يرتفـع فـي أغسـطس**

ارتفـع إنفـاق المسـتهلكين فـي الولايـات المتحـدة بنسـبة 0.2% فـي أغسـطس، ممـا يـدل علـى اسـتمرار متانـة الاقتصـاد فـي الربـع الثالـث، رغـم تراجـع ضغـوط التضخـم. ورغـم أن هـذه الزيـادة جـاءت أقـل مـن توقعـات الخبـراء بزيـادة 0.3%، فإنهـا تعكـس اسـتقرار النشـاط الاقتصـادي. كمـا خفـض مجلـس الاحتياطـي الفيدرالـي سـعر الفائـدة بمقـدار 50 نقطـة أسـاس، ممـا يشـير إلـى التزامـه بخفـض معـدل البطالـة. تقـدر النمـو للربـع الثالـث بنحـو 2.9% بعـد نمـو اقتصـادي قـدره 3% فـي الربـع الثانـي، حيـث اسـتمر التضخـم فـي التباطـؤ، مـع ارتفـاع مؤشـر أسـعار نفقـات الاسـتهلاك الشـخصي بنسـبة 2.2% خلال الأشـهر الاثنـي عشـر حتـى أغسـطس.

- **الصيـن تصـدر سـندات سـيادية بقيمـة 2 مليـار يـورو مـع إقبـال كبيـر مـن المسـتثمرين**

أصـدرت وزارة الماليـة الصينيـة بنجـاح سـندات سـيادية بقيمـة 2 مليـار يـورو فـي باريـس، حيـث بلغـت قيمـة الاكتتـاب الإجماليـة 16.2 مليـار يـورو، ممـا يعكـس إقبـالاً كبيـرًا تجـاوز 8.1 ضعـف مبلـغ الإصـدار. شـملت السـندات إصـدارًا لأجـل ثلاث سـنوات بمعـدل فائـدة 2.517% وإصـدارًا لأجـل سـبع سـنوات بعائـد 2.738%. السـندات سـتكون مودعـة لـدى سـلطة النقـد فـي هونـغ كونـغ، مـع خطـط لإدراجهـا فـي بورصـة هونـغ كونـغ ويورونكسـت.

- **بريطانيا تدرس إصلاح نظام الضرائب على الأجانب الأثرياء لتعزيز الإيرادات**

تبحث وزيرة الخزانة البريطانية راشيل ريفيز في تعديل خطتها لإصلاح نظام الضرائب على الأجانب الأثرياء، وسط مخاوف من فقدان الإيرادات المستهدفة إذا تم تنفيذ الخطط الحالية لحكومة حزب العمال. تشير التقارير إلى أن ريفيز تنظر في خيارات لتعظيم حصيلة الضرائب، بما في ذلك تعديل نظام الضرائب الخاص بالغير مقيمين، والذي يعفي الأجانب الأثرياء من الضرائب المحلية على الأرباح الخارجية لمدة تصل إلى 15 عامًا. ويأتي هذا في إطار التزامات رئيس الوزراء كير ستارمر، الذي تعهد بإلغاء هذا النظام. من المتوقع أن يتم الإعلان عن التغييرات في خطاب الميزانية المرتقب في 30 أكتوبر.

- **ماكرون يؤكد أن اتفاقية التجارة الحرة بين كندا وأوروبا «جيدة جدا» وستُعتمد قريبًا**

أعرب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال زيارته لكندا، عن ثقته بأن معاهدة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وكندا، التي تلغي الرسوم الجمركية على 98% من المنتجات المتداولة، ستُعتمد قريبًا. ورغم الجدل الذي أثارته الاتفاقية في فرنسا، حيث امتنع مجلس الشيوخ عن التصويت عليها قبل 6 أشهر، أكد ماكرون أن الأرقام تدعم فعالية

الاتفاقية. ومع ذلك، لا تزال عشرة دول أوروبية لم تصادق بعد على هذه الاتفاقية، التي دخلت حيز التنفيذ مؤقتًا في سبتمبر 2017.

- **الصين تخفّض معدل الاحتياطي الإلزامي للمصارف لتعزيز السيولة في الأسواق**

قامت الصين بتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي للمصارف، مما سيسمح بضخ حوالي 142.6 مليار دولار في الأسواق المالية. ويأتي هذا القرار بعد اعتراف القادة الصينيين بوجود «مشاكل» جديدة في الاقتصاد، حيث تعاني البلاد من أزمة في القطاع العقاري وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. رغم توقع السلطات نمواً بنسبة 5% لهذا العام، يعتبر محللون أن هذا الهدف متفائل جدًا نظرًا للعقبات الاقتصادية الحالية. ويُتوقع أن تتخذ بكين مزيدًا من الإجراءات التحفيزية، بما في ذلك خفض سعر الفائدة الرئيسي وسعر الفائدة على القروض العقارية.

- **توقعات بانكماش جديد للاقتصاد الألماني في 2024**

تشير توقعات المعاهد الاقتصادية الألمانية إلى انكماش إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 0.1% في 2024، بعد تراجع بنسبة 0.3% في 2023، مما يعكس استمرار الأزمة في النموذج الصناعي الألماني. تواجه البلاد تحديات هيكلية وضعف الدورة الاقتصادية، مع توقعات بانتعاش ضئيل في الأعوام القادمة بنسبة 0.8% في 2025 و1.3% في 2026. تتزايد المخاوف بشأن ارتفاع البطالة إلى 6% وتأثيرها على الاستهلاك، بالإضافة إلى الأزمات المتصاعدة في قطاعات مثل صناعة السيارات. من المتوقع أن يعدل وزير الاقتصاد الألماني توقعاته للنمو في الخريف، حيث كان قد توقع سابقًا نموًا بنسبة 0.3%.

- **باكستان تحصل على دعم مالي جديد من دول الخليج والصين**

حصلت باكستان على ضمانات تمويلية كبيرة من الصين والسعودية والإمارات، تتعلق ببرنامج جديد لصندوق النقد الدولي، بجانب تمديد أجل قروض ثنائية تبلغ 12 مليار دولار مستحقة على إسلام آباد. جاء ذلك في إطار مساعي باكستان لتعزيز اقتصادها، حيث وافق صندوق النقد الدولي على برنامج قرض جديد بقيمة 7 مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات. يُعتبر هذا البرنامج بمثابة الإنقاذ الرابع والعشرين للبلاد منذ 1958. على الرغم من القلق بشأن المالية العامة للبلاد، التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة وديون ضخمة، يُعتبر هذا الدعم من الدول الصديقة خطوة مهمة نحو استعادة الاستقرار الاقتصادي. وقد حددت باكستان أهدافًا للنمو وتعزيز الظروف الاقتصادية لتجاوز الأزمات التي مرت بها، خاصة بعد الفيضانات الكارثية في 2022.

معلومة مصورة

”

استمرت فاتورة الدعم المصرية للسلع التموينيه والطاقة في الارتفاع خلال السنوات الماضية بمعدل نمو سنوي مركب بحوالي 13% & 69% خلال الفترة من العام المالى 21/20 وحتى مستهدفات موازنه العام المالى 25/24، تعكس تلك الزيادات الاتجاه العام للدولة لزيادة أمد التخلص من الدعم الذي يثقل كاهل الموازنه لتخفيف الاثر على المواطن اثناء تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يقع ضمن اختصاصاته خفض الدعم على غير المستحقين.

“

تطور دعم السلع التموينيه والمواد البترولية (مليار جم)

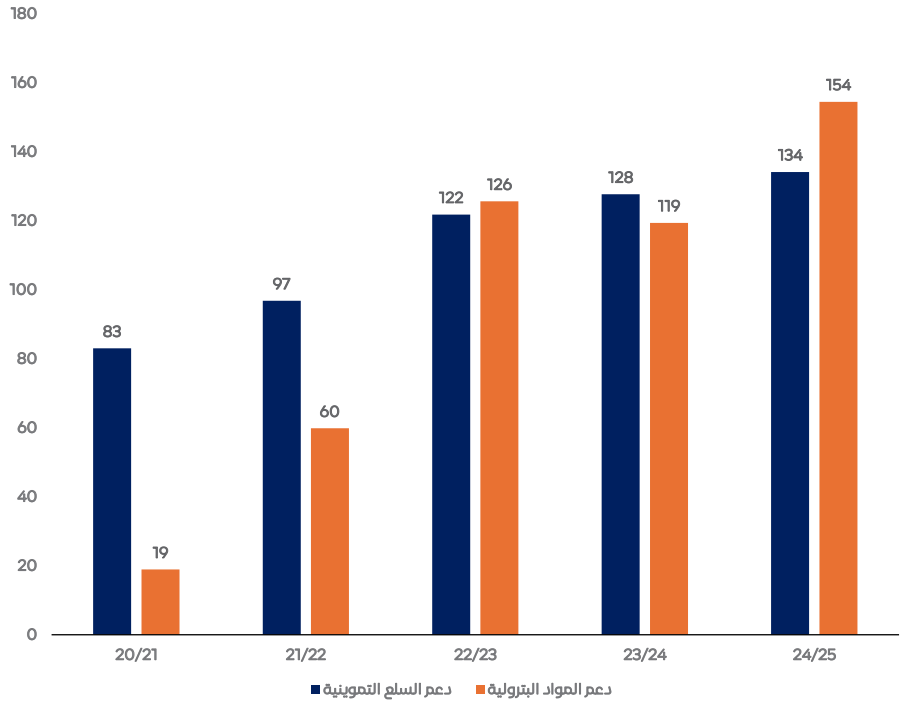

مصدر البيانات: البيان المالى للموازنه العامة للدولة 25/24

مقالات تحليلية

سد الفجوة التمويلية: السندات الدولارية نموذجا

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

صرح وزير المالية المصري خلال زيارته إلى لندن نهاية شهر سبتمبر الماضي دراسة إمكانية بيع مصر لديون خارجية بنحو 3 مليارات دولار على شرائح مختلفة خلال السنة المالية الحالية 2025/2024، فما هي دوافع ذلك؟ وما مدى جدوى اتخاذ ذلك القرار؟

الفجوة التمويلية وآليات سداداها

تشير تقديرات وزارة المالية، أن قيمة العجز الكلي للموازنة العامة للدولة قد تصل إلى 1.24 تريليون جنيه بما يوازي 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2025/2024. وبالإضافة لعجز الموازنة العامة، فان الدولة تواجه تراجع الموارد من العملة الأجنبية المتاحة في مقابل التزاماتها، ومن جهة ثالثة فهناك ما يعرف بفجوة الموارد المحلية وهي تراجع قيمة الادخار بالنسبة للاستثمار. ونتيجة لذلك تسعى الدولة الى زيادة مواردها-خاصة من العملة الأجنبية لسداد التزاماتها وسد العجز بالموازنة العامة، ويأتي ذلك

من خلال طرح أدوات الدين الحكومية المحلية والأجنبية، والحصول على قرض صندوق النقد الدولي، وكذلك الحصول على قروض من مؤسسات دولية.

ويعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد آليات الدولة لتوفير حصيلة دولارية من خلال طرح الفرص الاستثمارية وإتاحة فرص الشراكة بين القطاع الخاص المصري والأجنبي اسوة بمشروع رأس الحكمة؛ حيث أعلنت الحكومة المصرية طرح شبه جزيرة «رأس بناس» على المستثمرين لتطويرها وتحويلها لوجهة سياحية متكاملة حيث الموقع المتميز جنوب مرسى علم والمساحة الشاسعة البالغة نحو 170 مليون متر مربع والمناخ المعتدل ومن المزمع ان تضخ شركة أبوظبي القابضة (ADQ) الإماراتية 24 مليار دولار، وقد أعلنت الدولة أنه جاري تجهيز عدة مناطق أخرى على ساحل البحر الأحمر لجذب استثمار جديدة.

وبجانب مشروعات التطوير العمراني، تستهدف الحكومة جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع الصناعة لتحقيق مستهدفات الدولة في توطين الصناعة المصرية، وقد شهد الأسبوع الماضي إعلان شركة هاير الصينية استثمار نحو 250 مليون دولار في مصر خلال 5 سنوات وتصدير ما يقرب من 30% من انتاجها، وسوف تبدأ الشركة في تدشين المرحلة الثانية من مصنعها في مصر بتكلفة تصل إلى 40 مليون دولار لتصنيع الفريزرات والثلاجات، على أن يبدأ التصنيع الفعلي لها خلال الربع الأخير من 2025، لإنتاج 300 ألف وحدة سنوياً بنسبة مكون محلي تتخطى 45%، وذلك بعد أن حصلت الشركة على موافقة حكومية للحصول على قطعة أرض جديدة بمساحة 45 ألف متر مربع ليصل إجمالي مساحة المجمع الصناعي لها في مصر إلى 245 ألف متر مربع.

وبالإضافة للاستثمارات الصينية، فقد تم الانتهاء من صياغة اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات السعودية في مصر خلال زيارة وفد من الحكومة المصرية للملكة العربية السعودية الأسبوع الماضي، وقد رصدت الحكومة السعودية استثمارات بنحو 5 مليار دولار في مصر.

وعلى صعيد آخر، فتتخذ الدولة خطوات واسعة في تنفيذ سياسة ملكية الدولة؛ لإتاحة التخارج الآمن للحكومة من الشركات التي تساهم فيها وافساح المجال للقطاع الخاص والحد من أثر المزاحمة، وقد إشارات بيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أن حصيلة مصر من طرح 17 شركة على المستثمرين منذ مارس 2022 بلغت نحو 5.7 مليار دولار.

السندات الدولاررية

تعرف السندات الدولارية بأنها أوراق مالية حكومية تقترض بموجها الحكومات من الأسواق الدولية ويتراوح أجل تلك السندات من عام إلى أكثر من 40 عام، وتتحدد أسعار الفائدة لتلك السندات من قبل الجهة المصدرة للسند مسترشدة بنسب الفائدة السائدة في الدولة التي يتم الطرح بها.

وقد طرحت الحكومة المصرية سندات دولارية بالدولار الأمريكي واليورو والين الياباني وقد سبق الإعلان عن دراسة إمكانية طرح سندات دولارية يالیوان الصيني. وقد تداولت بعض الاخبار الصحفية خلال الأسبوع الماضي -وفقا لتصريحات وزير المالية خلال زيارته للندن- أن من المحتمل بيع مصر ديون خارجية بحوالي 3 مليارات دولار على شرائح مختلفة خلال السنة المالية الحالية.

وتعتبر السندات الدولارية وسيلة جيدة لتنويع مصادر التمويل ومد أجل استحقاقها، إلا إنها تنطوي على عدة مخاطر بالنسبة للدولة المصدرة للسند وكذلك بالنسبة لمشتري السند، ومن أهم تلك المخاطر مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر المرتبطة بتغير أسعار الصرف ومخاطر الإفلاس.

ففيما يتعلق بمخاطر أسعار الفائدة فتعرف بانها المخاطر الناتجة عن تغير أسعار الفائدة منذ اصدار السند وحتى أجل استحقاقه؛ فإذا ارتفعت أسعار الفائدة بعد إصدار السند تنخفض جاذبية السند في سوق التداول وينخفض سعره بما يمثل خسارة لحامل السند والعكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة. أما بالنسبة للدولة المصدرة للسندات فإن اصدار السندات خلال فترات ارتفاع أسعار الفائدة يزيد من تكلفة خدمة الدين ويحمل موازنة الدولة بأعباء مالية إضافية. وفي الظروف الراهنة يلاحظ بدأ تراجع أسعار الفائدة الامريكية، ومن ثم فانه يصبح من المجدي اصدار سندات دولارية.

أما بالنسبة لمخاطر سعر الصرف فهي تنشأ من اختلاف قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية (المقوم بها السند) في تاريخ الإصدار وتاريخ الاستحقاق؛ فإذا كانت قيمة العملة المحلية مرتفعة في تاريخ الإصدار وتراجعت في تاريخ الاستحقاق يتعرض مصدر السند لمخاطر سعر الصرف، أما إذا كانت العملة المحلية منخفضة في تاريخ الإصدار وارتفعت في تاريخ الاستحقاق يستفيد حامل السند. وقد شهد سعر صرف الجنية مقابل الدولار استقرارا نسبيا بعد اتخاذ قرار السماح بتخفيض قيمة العملة المحلية في مارس الماضي، والقضاء على السوق السوداء لتداول العملة.

هناك نوع آخر من المخاطر يرتبط بالسندات الدولارية يعرف بمخاطر الإفلاس والذي ينشأ نتيجة طرح الدولة لسندات بعملة دولية، فإذا حل أجل استحقاق السندات ولم يتوفر بالدولة المصدرة نقد أجنبي يوازي كامل قيمة السندات تتعرض الدولة لمخاطر عدم السداد. وفي هذا الإطار يأتي دور مؤسسات التصنيف الائتماني التي تقدر قدرة كل دولة على الوفاء بالتزاماتها، ويتم الاسترشاد بهذا التقييم في تحديد حجم المخاطر المحتملة؛ فكلما ارتفع التصنيف الائتماني للدولة ترتفع قدرتها على السداد وتتمكن من الاقتراض بشروط ميسرة وأسعار فائدة أقل.

Agency	Rating	Outlook	Date
S&P	B-	positive	Mar 18 2024
Moody's	Caa1	positive	Mar 07 2024
Moody's	Caa1	negative	Jan 18 2024
S&P	B-	stable	Oct 20 2023
Moody's	Caa1	stable	Oct 05 2023
Moody's	B3	under review	May 09 2023
S&P	B	negative	Apr 21 2023
Moody's	B3	stable	Feb 07 2023
Moody's	B2	negative	May 26 2022
Moody's	B2	stable	Apr 17 2019
Moody's	B3	positive	Aug 28 2018
S&P	B	stable	May 11 2018
S&P	B-	positive	Nov 10 2017
S&P	B-	stable	Nov 11 2016
S&P	B-	negative	May 13 2016

ويلجأ حامل السند إلى التحوط من مخاطر الإفلاس بشراء عقود مبادلة مخاطر الائتمان credit default swaps والتي تعد بمثابة وثيقة تأمين تصدر من بنوك وشركات الاستثمار، والتي يلاحظ ارتفاع الطلب عليها ومن ثم ارتفاع أسعارها كلما انخفض التصنيف الائتماني للدولة المصدرة.

وأخيرا، فانه يتبين ضرورة دراسة الفرص والمخاطر المرتبطة بكافة آليات تمويل الفجوة التمويلية، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية يجب اختيار التوقيت الأنسب لطرح السندات الدولارية وذلك عندما تصل أسعار الفائدة الفيدرالية لأدنى قيمة لها، ويرتفع سعر صرف الجنية المصري في مقابل الدولار، مع الانتباه للتصنيف الائتماني لمصر والنظرة المستقبلية والتي تعتبر مؤشر للتصنيف الائتماني المستقبلي للدولة ومن ثم جاذبية السندات الدولارية المطروحة. ومع اتجاه الدولة لتمويل الفجوة الائتمانية لديها من خلال طرح السندات المقومة بعملات أجنبية يمكن اختيار العملة الأجنبية التي سيطرح بها السندات المصرية بعد المفاضلة بين العملات الأجنبية الرئيسية وفقا لمؤشرات الاختيار السابق عرضها. ومن جهة أخرى، فإن استخدام الابتكارات المالية قد يمكن الدول من التحوط ضد المخاطر المالية المحتملة والمرتبطة بالسندات الدولارية، إلا إن ذلك يتطلب توفر الخبرات الكافية في هذا الشأن وتعديل القانون المصري للسماح باستخدامها.

مقالات تحليلية

مستقبل إنتاج النفط والغاز الطبيعي في مصر: هل تحسمه مستحقات الشركات الأجنبية؟

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

أضحى ملف الطاقة قضية محورية، وتحقيق أمن الطاقة في مصر يُشكل أمرًا حيويًا لحماية الأمن القومي لها، في وقت تعيش فيه الدولة تحديين رئيسيين؛ الأول: الارتفاع المتزايد في الطلب على الطاقة وتذبذب أسعارها (النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي)، والثاني: هو تزايد عدد السكان بشكل كبير، مع تناقص معدلات الإنتاج خلال الفترة الماضية. وعليه تتحرك الحكومة في أكثر من اتجاه لتأمين الكميات اللازمة من الوقود لتشغيل محطات توليد الكهرباء تزامنًا مع الارتفاعات غير المسبوقة في درجات الحرارة وارتفاع الطلب على الكهرباء خلال الفترة الماضية.

شكلت مستحقات الشركات الأجنبية أزمة كبيرة خلال السنوات الماضية، وفي مقدمتها إيني الإيطالية، حيث شكلت عائقًا أمام تطوير حقول جديدة في مصر، والتي تعول عليها الدولة لزيادة إنتاجها من النفط الخام والغاز الطبيعي لتلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة والعودة إلى

التصدير. وتسببت أزمة تراكم مستحقات الشركات الأجنبية في أزمة حادة في مصر خلال العام الماضي حيث توقفت العديد من العمليات المصاحبة للإنتاج النفطي مما انعكس سلبيًا على معدلات الإنتاج من النفط الخام والغاز الطبيعي في مصر.

وعليه، تسعي الدولة لسداد متأخرات شركات النفط الأجنبية في وقت تحاول فيه جاهدةً زيادة إنتاج الغاز الطبيعي بعد ما تراجع إلى حوالي 4.8 مليار قدم مكعب يوميًا، وهو ما لا يكفي لسد الاحتياجات اليومية، وأعاد مصر من جديد إلى قائمة مستوردي الغاز الطبيعي المسال بعد حوالي 5 سنوات كانت فيها من أهم المصدرين للغاز في العالم.

إشكالية مستحقات الشركات الأجنبية:

تاريخيًا، هذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها الحكومة المصرية تراكمًا لمستحقات الشركات الأجنبية العاملة في مصر (قطاعي النفط الخام والغاز الطبيعي)، ففي العام المالي 2011-2012 وصلت هذه المستحقات إلى حوالي 6.3 مليار دولار تزامنًا مع تراجع الاحتياطي الأجنبي إلى حوالي 15.5 مليار دولار من قرابة 36 مليار دولار في يناير 2011 نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي خلال الفترة المذكورة، بالإضافة إلى عجز وزارة البترول والهيئة العامة للبترول عن سداد المديونية القديمة للشركاء، بالإضافة إلى تخليها عن سداد الفواتير الشهرية الجديدة، بسبب توجيه كل مواردها إلى الخارج لاستيراد المواد والمنتجات

البترولية للتغلب على الأزمات الحاصلة فى السوق المصرى نتيجة نقص البوتاجاز والسولار والمازوت والبنزين، فبحسب تصريحات المسئولين في ذلك الحين أن الاحتياطى لبعض المواد والمنتجات البترولية لم يكن يتجاوز اليومين على أقصى تقدير. ونتيجة تزايد مديونية هذه الشركات تخلت العديد من الشركات عن ضخ استثمارات جديدة فى قطاع البترول المصرى نتيجة فقدان الثقة فى الوضع الداخلي بمصر (في تلك الفترة)، بالإضافة إلى تأخرها في تنمية مشروعاتها، فقد مرت ثلاث سنوات 2011 حتى نوفمبر 2013 دون توقيع اتفاقية بترولية واحدة (كان عدد الاتفاقيات البترولية قد وصل خلال عام 2009-2010 إلى 7 اتفاقيات، ارتفاعًا من 3 اتفاقيات فى العام السابق).

ولكن مصر تمكنت من سداد جزء من تلك المستحقات تدريجيًا لتصل إلى حوالي 3.5 مليار دولار بنهاية العام المالي 2014-2015 وتواصل التراجع إلى حوالي 900 مليار دولار بنهاية يونيو 2019 ثم إلى حوالي 845 مليون دولار في يونيو 2021، مسجلة أدنى مستوياتها منذ أكثر من حوالي 11 عامًا. وخلال العامين الماضيين ومع تراكم مستحقات شركات النفط والغاز الطبيعي الأجنبية (بصورة كبيرة وملحوظة) لدى الدولة أقدمت بعض هذه الشركات على إبطاء وتيرة استثماراتها في مصر.

ووفقًا للبيانات المعلنة، سددت الحكومة المصرية حوالي 1.2 مليار دولار من مستحقات شركات النفط والغاز الطبيعي الأجنبية المتأخرة البالغة حوالي 3.2 مليار دولار خلال النصف الأول من شهر سبتمبر عوضًا عن أكتوبر 2024.

أسـباب تضخـم مديونيـة الشـركات الأجنبيـة خلال السـنوات الماضيـة:

بشكل عام، تنشأ مستحقات شركات النفط الأجنبية لدى الدولة، وذلك لقيام هذه الشركات ببيع حصتها من إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي للحكومة بالدولار، ونتيجة التكاليف المتعلقة بتطوير الحقول المختلفة، وهذه المديونية تراكمت خلال العامين الماضيين نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها مصر. حيث وصلت مستحقات الشركات الأجنبية العاملة باستكشاف والتنقيب عن استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي فى مصر إلى ما يقرب من 5 مليار دولار، ويُعد هذا الرقم مرتفعًا، وذلك نتيجة للعديد من الأسباب والتي تسببت في تفاقم الأزمة خلال السنوات الماضية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالي:

- الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الدولة وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى الحرب على غزة واضطرابات البحر الأحمر.

- ارتفاع قيم دعم المنتجات والمشتقات البترولية إلى أرقام غير مسبوقة، مما تسبب في ضغط على الموازنة العاملة للدولة.

- تنامي الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية مع التزايد الملحوظ في عدد السكان.

- مع تزايد الاستهلاك للمنتجات البترولية السولار والمازوت والبوتاجاز والبنزين عن الإنتاج المحلى لجأت الحكومة إلى سد

الفجوة بين الإنتاج المحلى والاستهلاك عن طريق شراء حصة الشريك الأجنبى بالإضافة إلى استيراد جزء من الخارج.

- زيادة الاستيراد من الخارج (من النفط ومشتقاته والغاز المسال) بهدف سد الفجوة الكبيرة بين معدلات الإنتاج ومستويات الاستهلاك والطلب المحلي.

- انخفاض موارد الدولة من العملات الأجنبية خلال السنوات الماضية، بسبب تراجع السياحة والصادرات.

- تسببت الحرب على غزة في وقف إمدادات الطاقة لمحطات الإسالة المصرية في نهاية العام الماضي 2023، مما أثر بشكل ملحوظ في تحول مصر لاستهلاك كميات كبيرة (الحصة التصديرية بشكل كامل)، والتي كانت تصدرها مصر للخارج. وهو الأمر الذي دفع الدولة لشراء واستهلاك حصة الشريك الأجنبي من إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في مصر.

- قررت الحكومة المصرية إرجاء سداد مستحقات الشركات الأجنبية لحين انفراج الأزمة، وذلك في ظل أزمة النقد الأجنبي التي مرت بها الحكومة المصرية قبل مارس 2024.

بنهاية يونيو 2024، سجل احتياطي الدولة من النقد الأجنبي أعلى مستوياته على الإطلاق عند حوالي 46.4 مليار دولار وذلك ارتفاعا من قرابة 35.3 مليار دولار في فبراير الماضي، وهذا الارتفاع القوي دعم قدرة الدولة على سداد جميع التزاماتها، مما ساهم في تعزيز ثقة جميع المؤسسات والشركات العالمية في الدولة التي لم تتخلف

يومًا عن سداد التزاماتها حتى عندما كانت تواجه أزمات حادة خلال السنوات السابقة.

إشكالية النفط الخام والغاز الطبيعي في مصر:

يُعد الغاز الطبيعي من أهم المدخلات الهامة في البنية التحتية لتوليد الطاقة في مصر، إذ كان يمُثل في العام الماضي 2023 نسبة حوالي 51% من مجموع الطاقة الأولية التي يتم إنتاجها في مصر، وكان يُستخدم في إنتاج حوالي 76.8% من التيار الكهربائي الذي يتم توليده، ولم يكن هذا الاعتماد على الغاز الطبيعي يطرح مشكلة عندما كان هناك فائضًا في مصر.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن استهلاك مصر من الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء والتدفئة ارتفع خلال مايو الماضي إلى حوالي 2.92 مليار متر مكعب، مقابل 2.85 مليار متر مكعب في أبريل السابق له، وفي الأشهر الـ 5 الأولى من العام الجاري، زاد استهلاك مصر من الغاز الطبيعي إلى 13.85 مليار متر مكعب، مقابل 13.16 مليار متر مكعب في المدة المماثلة من العام الماضي 2023، أي بمقدار صعود حوالي 671 مليون متر مكعب، كما هو موضح في الشكل التالي.

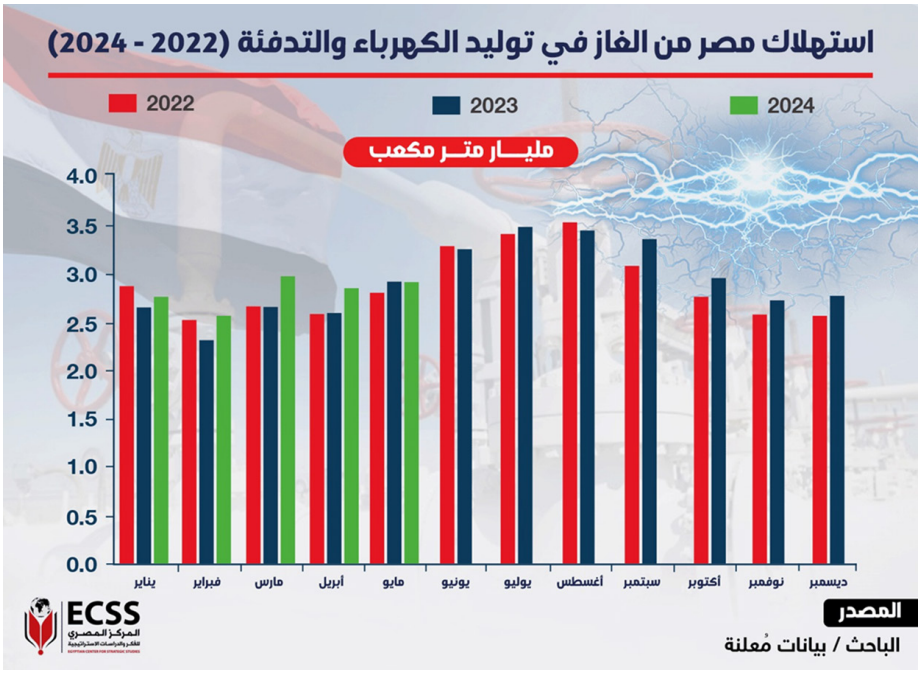

الاستثمارات البعد الأهم في صناعة النفط والغاز الطبيعي:

ينتظر إنتاج مصر من الغاز الطبيعي دعمًا من آبار جديدة خلال العامين الجاري والمقبل، وهو الأمر الذي يُسهم في زيادة إمداداتها لتقليل حدة الأزمة الراهنة التي تواجه مصر وأدت إلى عودتها للاستيراد.

تركزت الجهود المكثفة في الآونة الأخيرة على زيادة إنتاج مصر من الغاز الطبيعي على إسراع عمليات البحث والاستكشاف، إلى جانب سداد جزء من مستحقات شركات النفط العالمية وذلك لحثها على مواصلة ضخ الاستثمارات بصورة أكبر. حيث إن زيادة معدلات الاستهلاك المحلي وعدم وجود معادلة متزنة بين معدلات الاستهلاك ومستويات الإنتاج للدولة، يترتب عليها زيادة وفجوة كبيرة في فاتورة الاستيراد، مما يترتب عليه أعباء وضغوط على موازنة الدولة، ولذلك ستشهد الفترة المقبلة تعزيز عمليات البحث والاستكشاف في مجالي النفط والغاز الطبيعي، ذلك لما تمتلكه مصر من احتياطيات مؤكدة وضخمة، بالإضافة إلى جذب العديد من الشركات العالمية، وضخ استثمارات كبيرة في هذا الملف، ويوضح الشكل التالي تطور احتياطيات مصر المؤكدة من الغاز الطبيعي.

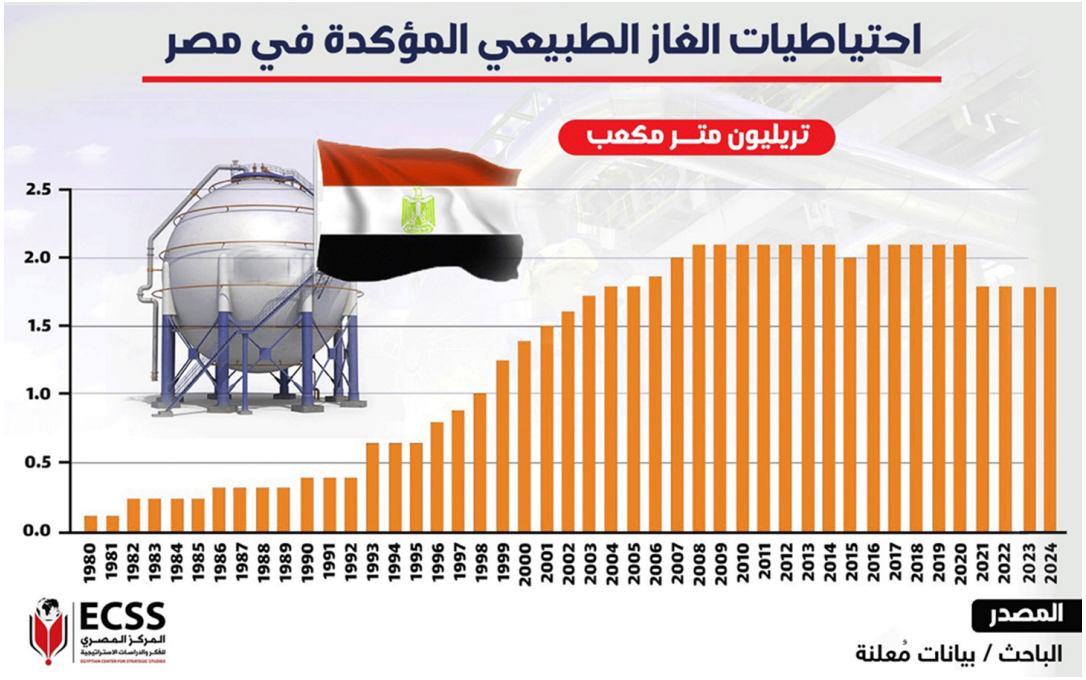

تستهدف الدولة خلال العام المالي الحالي زيادة إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة حوالي 8%، وذلك بعد تراجعه في العام الماضي 2023 إلى أدنى مستوياته منذ 2016 عند حوالي 59.3 مليار متر مكعبة.

وبالنظر إلى طرف المعادلة الثاني والأهم في منظومة الطاقة المصرية وهو النفط الخام ومشتقاته (حيث إن مصر دولة مستوردة ومستهلكة للنفط)، نجد أن قيمة واردات مصر من النفط ومشتقاته ارتفعت خلال النصف الأول من العام الجاري (2024)، بنسبة حوالي 16%، مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي، على خلفية زيادة الطلب محليًا، وسعي الحكومة لتأمين الوقود لمحطات الكهرباء. حيث بلغت قيمة واردات مصر النفطية حوالي 6.542 مليار دولار في المدة من يناير إلى نهاية يونيو من العام الجاري 2024. وسجلت واردات مصر من النفط ومشتقاته في النصف الأول من العام الجاري 2024، زيادة قيمتها حوالي 0.9 مليار دولار عن فاتورة المدة نفسها من 2023، البالغة حوالي 5.642 مليار دولار، كما هو موضح في الشكل التالي.

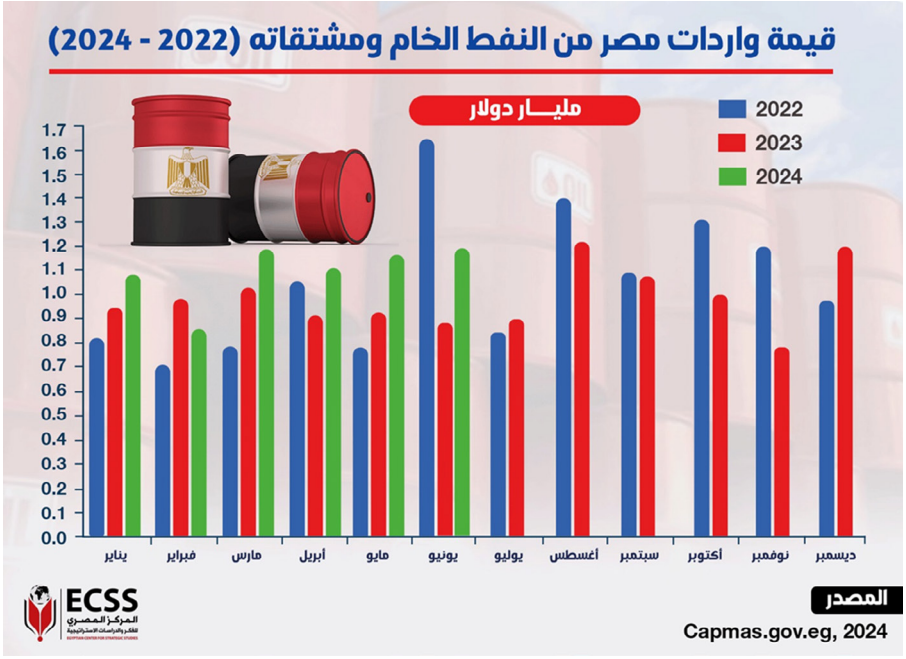

استكمالًا لما سبق، ارتفعت استثمارات شركات النفط الأجنبية في مصر خلال السنة المالية 2022-2023 بنسبة حوالي 7.82% لتصل إلى حوالي 6.2 مليار دولار، مقابل 5.75 مليار دولار في السنة المالية السابقة 2021-2022، ومستهدف خلال العام الجاري الوصول إلى حوالي 8.8 مليار دولار، كما هو موضح في الشكل التالي.

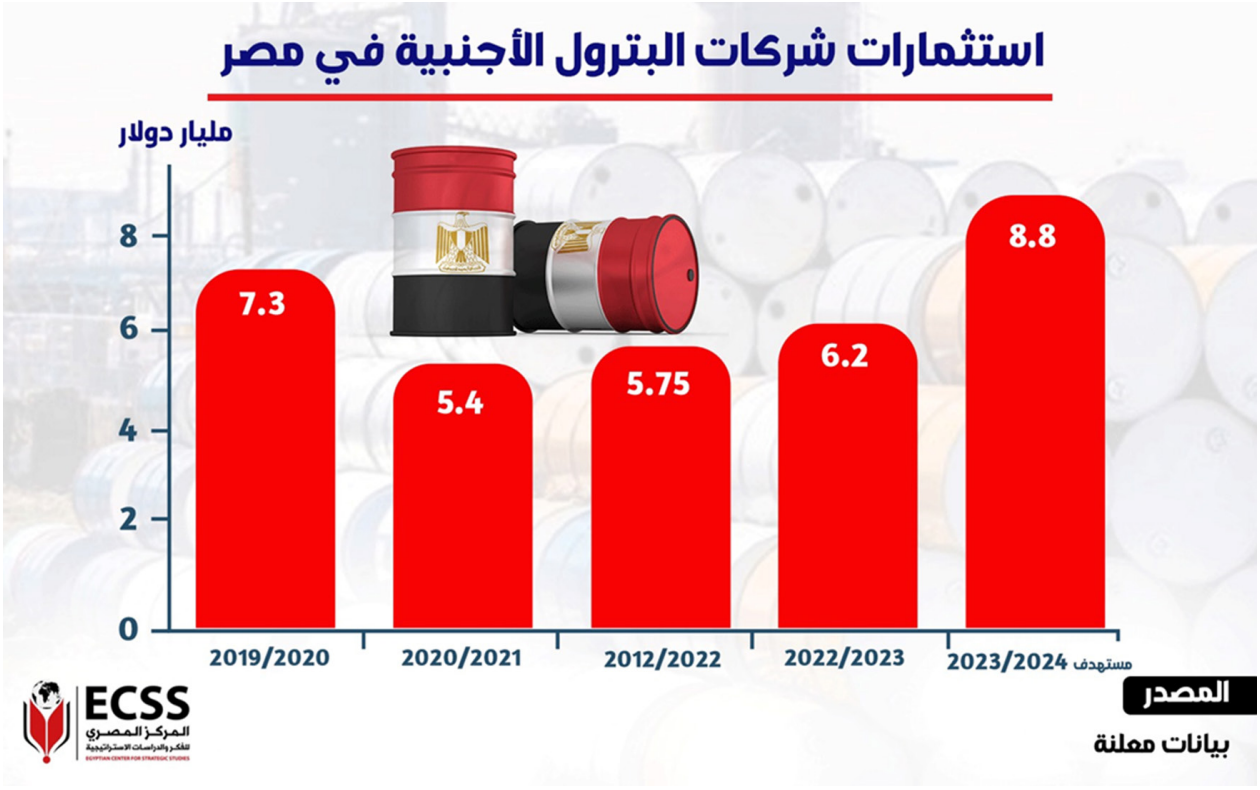

تستهدف مصر زيادة إنتاج الغاز الطبيعي من خلال استغلال الفرص الواعدة فى مجال البحث والاستكشاف والإنتاج لزيادة معدلات الإنتاج والاحتياطيات من الثروات البترولية، وذلك من خلال عدد من المحاور والتى تتضمن طرح مزايدات لاكتشافات جديدة، ودعم الاستثمار في البحث عن النفط والغاز الطبيعي من مناطق مصر البرية والبحرية،

ودعم الجهود والإجراءات الرامية للإسراع بزيادة إنتاج الغاز الطبيعى، وتعظيم الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة بكل السبل لتحسين الإنتاج والتغلب على التحديات، وجاء إعلان قطاع البترول خلال الفترة الماضية عن حزمة من الحوافز تُشكل أحد الآليات الهامة التي يقدمها قطاع البترول لتشجيع الإستثمار في عمليات زيادة الإنتاج بما يعود بالنفع على القطاع والشركاء (حزمة حوافز جديدة تهدف إلى تشجيع زيادة إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعى)، كما هو موضح في الشكل التالي.

أمام ما تقدم، تعمل الدولة بشكل كبير خلال الفترة الحالية على تقليل وسداد مستحقات شركات النفط والغاز الطبيعي الأجنبية، ولم يكن هذا التوجه حديثًا بل جاء وفق خطة عملت عليها الحكومة منذ عام 2018، حيث تم العمل بشكل مكثف على هذا القطاع الحيوي. وتأتي أهمية سداد مستحقات الشركات الأجنبية

بهدف زيادة الطمأنينة والثقة في قطاع الطاقة المصري، خاصةً أن هذا يعزز من إقبال وجذب العديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع.

حيث كشفت بيانات حديثة عن عودة إنتاج مصر من الغاز الطبيعي إلى الصعود خلال شهر يوليو (زيادة محدودة)، حوالي 4.132 مليار متر مكعب، مقابل حوالي 4.088 مليار متر مكعب في يونيو، لكنه ما يزال متراجعًا عند المقارنة بالشهر نفسه من عام 2023، وسط استمرار ارتفاع استهلاكه محليًا، كما هو موضح في الشكل التالي.

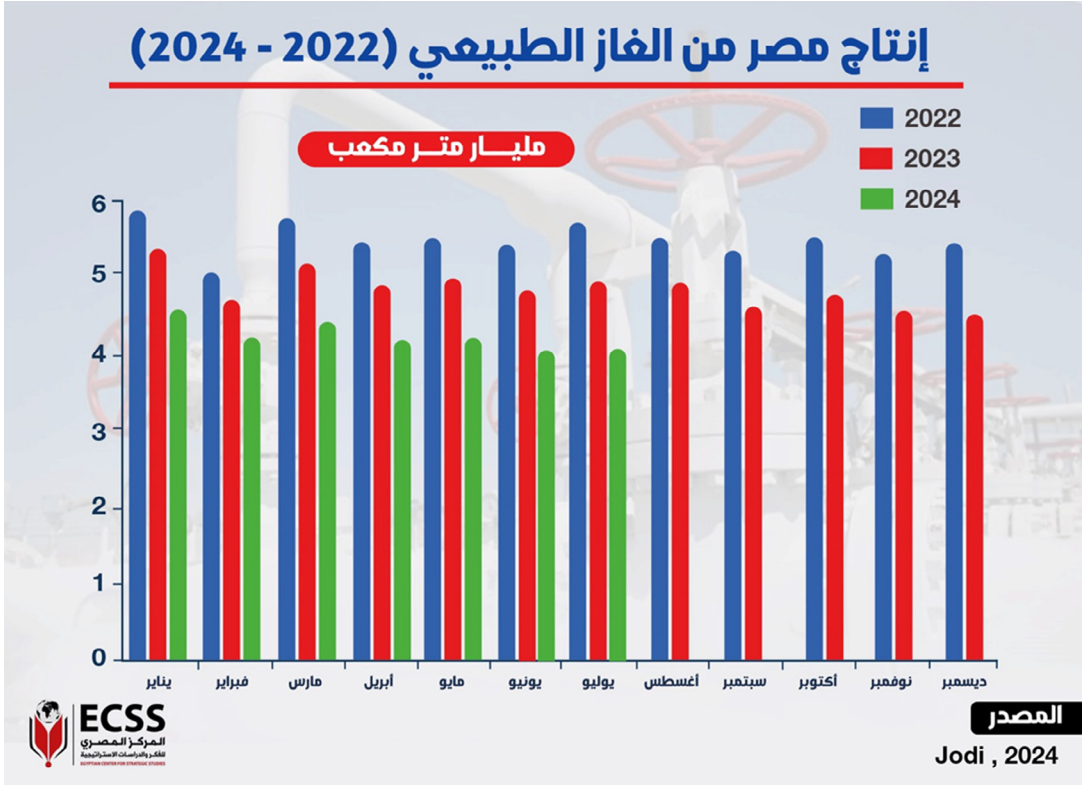

علاوة على ذلك، هناك العديد من الانعكاسات الإيجابية لتسديد مستحقات الشركات الأجنبية على قطاعي النفط والغاز الطبيعي في مصر والتي من ضمنها:

- دعم ثقة المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المصري وزيادة ضخ الاستثمارات في صناعة النفط والغاز الطبيعي (كافة الأنشطة الفنية).

- ارتفاع معدلات الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي والزيت الخام والمكثفات.

- تحفيز الشركات العالمية على تكثيف عمليات البحث والاستكشاف لزيادة معدلات الإنتاج من المشتقات والمنتجات البترولية.

والجديـر بالذكـر، أن وزارة البتـرول والثـروة المعدنيـة طرحـت مزايـدة جديـدة للتنقيـب عـن الزيـت الخـام والغـاز الطبيعـي نهايـة الشـهر الماضـي) فـي 12 منطقـة بالبحـر المتوسـط ودلتـا النيـل)، وتمتـد فتـرة تلقـي العـروض فـي المزايـدة حتـى 25 فبرايـر 2025، حيـث تشـمل المزايـدة عشـرة قطاعـات بحريـة وقطاعيـن بريين، بحسـب وزارة البتـرول والثـروة المعدنيـة. تأتـي هـذه المزايـدة فـي إطـار جهـود الدولـة لجـذب اسـتثمارات جديـدة، وفـق اسـتراتيجيتها الراميـة إلـى اسـتغلال الفـرص الواعـدة فـي مجـال البحـث عـن البتـرول والغـاز الطبيعـي، وخاصـةً فـي البحـر المتوسـط لمـا يمتلكـه مـن إمكانـات كبيـرة كحـوض واعـد للغـاز الطبيعـي.

مجمـل القول، شـهد ملـف الطاقة في مصـر خلال العام الجـاري مزيجًا غيـر متجانـس تمثـل فـي انخفـاض مسـتويات إنتـاج الغـاز الطبيعي مع ارتفاعـات غيـر مسـبوقة فـي درجـات الحـرارة وتزايـد الطلـب المحلـي علـى الطاقـة، بالإضافـة إلى تفاقم أزمة مسـتحقات الشـركات الأجنبية فـي قطاعـي النفـط الخـام والغـاز الطبيعـي قبـل الوصـول إلـى حلـول تسـوية لتلـك المسـتحقات مـع الشـركات الأجنبيـة العاملـة فـي مصـر وذلـك بدايـة مـن مـارس الماضـي 2024. وعليه سـعت مصـر إلى جذب اسـتثمارات أجنبيـة لقطاعـي النفـط الخـام والغـاز الطبيعي؛ ممـا يدعم مـن خططهـا لسـد الفجـوة الحاليـة بيـن مسـتويات الإنتـاج ومعـدلات الاسـتهلاك المحلـي، والعمـل علـى أن تكـون هنـاك اسـتقلالية كبيـرة فـي أمـن الطاقـة خاصـةً فـي منطقـة ليسـت بمنـأى عـن الصراعـات الإقليمية، من خلال تعزيز جذب الاستثمارات الخارجية بمجال الطاقة.

مقالات تحليلية

قلق حول أسعار النفط في ظل الوضع الراهن

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعتبر أسعار النفط من المؤشرات الاقتصادية الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. وتحظى بتركيز كبير من قبل المحللين الاقتصاديين والمستثمرين، وقد شهد السوق النفط في الآونة الأخيرة، تذبذبات حادة وتقلبات ملحوظة بفعل الأحداث المتوترة في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في لبنان وغزة، بالإضافة إلى القرارات المتخذة من قبل الدول الأعضاء في منظمة الأوبك وروسيا بشأن إنتاج النفط من تأجيل للزيادة في الإنتاج والخوف من زيادة العرض مع التحوط من انتاج الدول الأخرى خارج المنظمة ومن ناحية أخرى لم يسلط عليها الضوء كثيرا قرارات الدول المستهلكة للنفط بشكل كبير

الوضع الحالي للأسعار: أرقام سلبية (خسارة على مدى الأسبوع) بسبب ضغط وتخوفات من زيادة الإمدادات

حققت أسعار النفط ارتفاعا في اغلاقات يوم الجمعة سبتمبر 27 لعام 2024 لكنها ظلت في طريقها لتسجيل انخفاض أسبوعي، بسبب توقعات بزيادة الإنتاج من ليبيا ودول أخرى في تحالف

«أوبك+»، وفي مقابل خطط تحفيز اقتصادي تنفذها الصين أكبر مستورد للنفط.

وذلك بعد أن تراجعت أسعار النفط لأقل من 70 دولاراً للبرميل في جلسة تداول لندن يوم الأربعاء 25 سبتمبر 2024 و انخفض سعر النفط الخام بنحو 3% خلال تعاملات اليوم الخميس 26 سبتمبر 2024، وأغلق الخام الأمريكي دون 68 دولاراً، بسبب ما أورده تقرير صحفي عن التزام السعودية بزيادة الإنتاج في ديسمبر 2024 بحسب المتفق عليه ضمن تحالف « أوبك + » وهو أدنى مستوى منذ مايو 2023 ولأول مرة منذ أواخر 2021، ومن جانب اخر نتيجة المخاوف المرتبطة بالبيانات التي ستصدرها الصين والولايات المتحدة، أكبر دولتين مستهلكتين للنفط في العالم عن أوضاعهم الاقتصادية.

وفي سياق آخر أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن ارتفاع استهلاك النفط على مستوى العالم بمقدار 800 ألف برميل يوميا خلال النصف الأول من العام الحالي 2024، ليس أمر جيد حيث إنه يمثل بالكاد ثلث الزيادة خلال الفترة نفسها من 2023، وما يعد أدنى مستوى منذ انخفاض الطلب على النفط منذ جائحة كورونا في 2020.

المعروض النفطي

وفقا لتقرير نشر بتاريخ 10 سبتمبر عن منظمة الأوبك والأوبك +

أبقت «أوبك» على توقعات نمو المعروض النفطي من خارج

تحالف «أوبك+» عند 1.2 و1.1 مليون برميل يوميا للعامين الحالي والمقبل تواليا، مشيرةً في تقريرها إلى أن الزيادة في المعروض ستأتي بشكل أساسي من خارج المنظمة من الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، والبرازيل، والنرويج.

التقرير أوضح أن إنتاج دول تحالف «أوبك+» انخفض في أغسطس بمقدار 304 آلاف برميل مقارنة بالشهر السابق ليبلغ 40.66 مليون برميل. بينما انخفض إنتاج دول «أوبك» تحديداً بمقدار 197 ألف برميل يومياً، مدفوعاً بشكل أساسي بخفض العراق إنتاجه بنحو 50 ألف برميل يومياً للالتزام بالتعويضات عن الزيادة في الإنتاج خلال الأشهر الستة الأولى من 2024.

أسباب التذبذب في أسعار النفط:

أسعار النفط دائما تكون عرضة لتأثيرات معقدة سلبا وايجابا، تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية. فالأوضاع المتوترة حول الدول المصدرة او المنتجة للنفط، بالإضافة إلى القرارات التي تتخذها الأوبك وروسيا، تساهم بشكل مباشر في تقلب الأسعار. وما يترتب عليها من تأثيرات محتملة على الإمدادات والأسعار بالإضافة الى قرارات الدول الصناعية «المستوردة للنفط»

- **التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط «الأحداث السياسية في لبنان وغزة»**

يعيش لبنان وغزة حالة من الاضطراب السياسي والاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة حدة عدم الاستقرار في المنطقة. على

سـبيل المثـال، النزاعـات المسـلحة والاضطرابـات الاجتماعيـة تؤثـر بشـكل مباشـر علـى إنتـاج النفـط وعمليـات التصديـر. يخشـى المسـتثمرون مـن تأثيـر هـذه الأحـداث علـى التوريـد.

- **قرارات الأوبك وروسيا:**

تقـوم منظمـة الأوبـك والـدول المشـاركة فـي تحالـف أوبـك + مثـل روسـيا بضبـط إنتـاج النفـط بهـدف الحفـاظ علـى اسـتقرار الأسـعار.

فمؤخـرا ولتجنـب حـدوث فائـض نفطـي هـذا العـام قـرر تحالـف أوبـك +، تأجيـل خطـط اسـتعادة الإنتـاج لمـدة شـهرين، بعـد أن دفـع تعثـر النمـو الاقتصـادي فـي الصيـن وزيـادة الإمـدادات الأميركيـة أسـعار النفـط إلـى أدنـى مسـتوياتها فـي 14 شـهراً، حيـث أعلنـت منظمـة البلـدان المصـدرة للبتـرول (أوبـك) وحلفاؤهـا، فيمـا يعـرف باسـم تحالـف أوبـك+، المضـي قدمـا فـي تطبيـق زيـادة للإنتـاج بدايـة مـن ديسـمبر2024.

- **العوامل الاقتصادية العالمية:**

تتأثـر أسـعار النفـط أيضًـا بأحـداث عالميـة مثـل التوتـرات التجاريـة بيـن الـدول الصناعيـة الكبـرى مثـل أمريـكا والصيـن، وبالإضافـة إلـى تغيـرات أسـعار صـرف العـملات، وزيـادة الطلـب فـي بعـض الـدول الكبـرى. علـى سـبيل المثـال، إن كانـت هنـاك زيـادة فـي الطلـب مـن الصيـن أو الولايـات المتحـدة، فقـد يـؤدي ذلـك إلـى رفـع الأسـعار بغـض النظـر عـن الأوضـاع فـي مناطـق النـزاع.

توقعات وكالة الطاقة تشير لتراجع أكبر الفترة المقبلة وسط وفرة الإمدادات

- **توقع فائض في النفط عام 2025**

وفقا لتقرير نشرته «وكالة الطاقة الدولية» توقعت أن يشهد السوق فائضاً وسط ضعف نمو الطلب العالمي بموازاة الإنتاج المتزايد من أمريكا، وغيانا والبرازيل وكندا كدول منافسة في انتاج للنفط، التي استفادت من جهود «أوبك+» الرامية لدعم الأسعار، حيث سيرتفع إنتاج الدول غير الأعضاء بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً خلال العامين الجاري والمقبل، ما يعني أن الإنتاج سيتجاوز معدل نمو الطلب بأكثر من 50%

وأشارت الوكالة في تقريرها «إلى أنه حتى لو تخلى «أوبك+» تماماً عن خطة إعادة الإمدادات البالغة 2.2 مليون برميل يومياً في العام المقبل2025، فذلك لن يمنع حدوث تخمة في العرض، و»مع زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء في التحالف بمعدل أسرع من الطلب الإجمالي، وباستثناء الأزمة الممتدة في ليبيا، ربما يواجه (أوبك+) فائضاً كبيرا في الإمدادات، حتى لو ظلت القيود الإضافية على الإنتاج سارية».

- **مخاوف انخفاض الاستهلاك في الصين ومن ورائها الدول الأخرى**

ووفقا لتقرير نشرته وكالة الطاقة الدولية عن الطلب العالمي للنفط أعلنت خلاله أن الطلب الصيني على الخام في يوليو

2024 انخفض للشهر الرابع على التوالي وهو ما يعد الأقل خلال عامين، فيما كان استهلاك الوقود في الدول الأخرى «ضعيفاً على أحسن تقدير» وسط التباطؤ الاقتصادي الذي يمكن لمسه في ضعف ثقة المستهلكين.

رؤى المؤسسات المالية الدولية «ضغوط مالية للدول المنتجة قد تثير قلقا في أسعار النفط»

- **صندوق النقد الدولي**

أشار صندوق النقد الدولي ان بعض الدول المنتجة للنفط قد تواجه بعض التحديات خلال العام المقبل وأشار كمثال إلى أن المملكة العربية السعودية تحتاج إلى أسعار قريبة من 100 دولار للبرميل لتمويل خطط التحول الاقتصادي التي تقام الآن داخل المملكة، والتي تشمل مدناً مستقبلية وتطوير سياحي ورياضي.

- **المؤسسات المالية الاستثمارية**

«جيه بي مورغان» و«بنك أوف أميركا» «بي إن بي باريبا» و «سيتي جروب»

رغم قرار «أوبك+» بتمديد التخفيضات الطوعية، خفض توقعاتهما لأسعار النفط. ويرون إذا واصلت استراتيجية «أوبك+» مواجهة الصعوبات، فقد يفكر التحالف في بديل أكثر حدة، وهو تكثيف الإنتاج لاقتناص حصة سوقية، والضغط على المنافسين مثل النفط الصخري الأميركي. ومن ناحية أخرى إذا تفاقم المعروض وسط ضعف للطلب العالمي وتباطؤ اقتصادي فيتوقع أن تنخفض الأسعار لنحو 60 دولاراً للبرميل.

وفي الختام...

يظل سوق النفط عرضة للتأثيرات الناتجة عن الأحداث السياسية في الشرق الأوسط. ، وقرارات الأوبك وروسيا بشأن الإنتاج، تلعب جميعها دورًا أساسيًا في تحديد مسارات الأسعار. في عالم تتزايد فيه التعقيدات السياسية والاقتصادية، من الضروري أن يبقى القائمين على اتخاذ القرارات على اتصال مع محللو السوق بشكل دائم لاتخاذ قرارات سريعة ومدروسة للاستفادة من الفرص وتجنب الصدمات وللتكيف مع التغيرات المفاجئة التي قد تحدث في الأسواق.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg